جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

السنة الجامعية :2025-2026

السنة الثانية علوم اقتصادية (السداسي الرابع)

مادة: الاقتصاد الدولي

أستاذ المادة: د.هبول محمد

المحاضرة رقم 04: ميزان المدفوعات

تمهيد

مع توسع التبادل التجاري بين الدول وازدياد الترابط بين اقتصادات العالم، ظهرت الحاجة إلى أداة تتابع **كل ما يدخل إلى الدولة من موارد مالية وما يخرج منها إلى الخارج** .ويعد **ميزان المدفوعات** هذه الأداة، إذ يعكس الوضع الاقتصادي الخارجي للدولة ويساعد على فهم علاقاتها التجارية والمالية مع العالم.

ولا يقتصر دوره على تسجيل المعاملات فقط، بل يُستخدم أيضًا في **تحليل الأداء الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية**، مثل تقييم قدرة الدولة على تمويل وارداتها وجذب الاستثمارات والمحافظة على استقرار العملة.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات وخصائصه

1-تعريف ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو **سجل محاسبي منظم** يسجل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين **المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم** خلال فترة زمنية محددة (غالبًا سنة).ويتكون من جانبين:

-**الجانب الدائن :**يسجل فيه ما تحصل عليه الدولة من الخارج مثل الصادرات والإيرادات.

-**الجانب المدين :**يسجل فيه ما تدفعه الدولة للخارج مثل الواردات.

وبذلك يعكس ميزان المدفوعات **الصورة الكاملة للعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة** سواء كانت تجارية أو خدمية أو مالية.

2-خصائص ميزان المدفوعات: يتميز ميزان المدفوعات بعدة خصائص أهمها:

-**يقتصر على المعاملات الدولية** التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين فقط.

-**المعيار الأساسي هو الإقامة وليس الجنسية** في تحديد المعاملات الدولية.، يشمل المعاملات الاقتصادية المختلفة مثل: التجارة في السلع و الخدمات، تحويل رؤوس الأموال، التحويلات دون مقابل (مثل الهبات والإعانات).

-يتم إعداده **لفترة زمنية محددة** غالبًا سنة، وقد تعده بعض الدول بشكل فصلي.

-يعتمد على **مبدأ القيد المزدوج** حيث تسجل كل معاملة مرتين: مرة في الجانب الدائن، ومرة في الجانب المدين. وبالتالي فإن ميزان المدفوعات **يتوازن محاسبيًا دائمًا**، رغم إمكانية وجود عجز أو فائض اقتصادي.

3-أهمية ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات الاقتصادية لأنه يساعد في:

-**تقييم قوة الاقتصاد الوطني:** حيث يوضح حجم الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وتأثيرها على التشغيل والأسعار.

-**تحديد العوامل المؤثرة في سعر الصرف:** فهو يبين العرض والطلب على العملات الأجنبية الناتج عن المعاملات الدولية.

-**توجيه السياسات الاقتصادية الخارجية:** يساعد في:

- معرفة أسباب العجز أو الفائض
- وضع سياسات تجارية ومالية مناسبة
- تشجيع الإنتاج المحلي أو الاستثمار الأجنبي عند الحاجة.

-**تقييم الوضع الخارجي للدولة:** يمثل **مرآة الاقتصاد الوطني أمام العالم**، ويستخدمه المستثمرون الأجانب لتقييم جاذبية الاستثمار في الدولة.

ثانيا: هيكل ميزان المدفوعات (مكوناته)

رغم تشابه ميزان المدفوعات بين الدول، إلا أن تفاصيل بنوده قد تختلف. ووفق تصنيف **صندوق النقد الدولي** يتكون أساسًا من قسمين رئيسيين:

1. **ميزان المعاملات الجارية**
2. **ميزان حركة رؤوس الأموال**
3. **إضافة الى بند السهو او الخطأ**

وكل قسم يضم مجموعة من الحسابات الفرعية التي تسجل مختلف المعاملات الاقتصادية الدولية.

جدول رقم 4-1: نموذج ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي الحساب (+،-)
أولا-حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)			
1-الحساب التجاري			
أ-حساب التجارة المنظورة			
-السلع			
ب-حساب التجارة غير منظورة (الخدمات)			
-السياحة			
-النقل			
-الخدمات المصرفية والتامين			
-فوائد الاستثمارات			
-الرسوم والخدمات الحكومية الأخرى			
-خدمات متنوعة اخرى			
2-حساب التحويلات من جانب واحد			
- هبات وتعويضات (خاصة او حكومية)			
رصيد حساب العمليات الجارية:			
ثانيا-حساب راس المال (حساب العمليات الرأسمالية)			
1- حساب رأس المال طويل الاجل			
-استثمارات مباشرة			
-أوراق مالية			
-قروض طويلة الاجل			
2-حساب راس المال قصير الاجل			
-الودائع المصرفية			
-أذونات الخزينة			
-القروض قصيرة الاجل			
-أوراق وحقوق تجارية			
-العمليات الأجنبية والذهب			
3-حساب الاحتياطي الرسمي والذهب			
-اجمالي الدائنية والمديونية			
رصيد حساب راس المال:			
ثالثا-حساب السهو والخطأ			
رصيد حساب السهو والخطأ:			
رصيد ميزان المدفوعات (الإجمالي):			

1-حساب العمليات الجارية: يعد **حساب العمليات الجارية** من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، لأنه يسجل المعاملات الاقتصادية الدولية التي تؤثر مباشرة في **الدخل القومي للدولة** خلال فترة معينة.

وينقسم إلى قسمين رئيسيين:

أ- الحساب التجاري: يسجل جميع العمليات التجارية التي تتم **بمقابل**)وجود تيار سلعي وتيار نقدي)، أي **الصادرات والواردات من السلع والخدمات.**

- تسجل **الصادرات بسعر.FOB**
- تسجل **الواردات بسعر.CIF**

وضعية الميزان التجاري

- إذا كانت **الصادرات أكبر من الواردات:** فهذا يعني تحقيق فائض تجاري.
- إذا كانت **الواردات أكبر من الصادرات:** فهذا يعني تحقيق عجز تجاري.
- إذا تساوت الصادرات والواردات: فهذا يعني تحقيق توازن تجاري.

وينقسم الحساب التجاري إلى قسمين:

-**التجارة المنظورة (السلع):** يشمل **تصدير واستيراد السلع المادية** بين الدولة والخارج.

- تسجل الصادرات في **جانب الإيرادات.**
- تسجل الواردات في **جانب المدفوعات.**

ويعتمد التسجيل على **انتقال ملكية السلعة** وليس مجرد عبورها الحدود، لذلك لا تسجل:

- سلع الترانزيت
- السلع المعاد تصديرها.

-**التجارة غير المنظورة (الخدمات):** يشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو تحصل عليها منه، مثل:

- خدمات النقل والتأمين.
- نفقات السفر والسياحة والدراسة والعلاج في الخارج.
- الخدمات الحكومية (نفقات البعثات الدبلوماسية والمساهمات الدولية).
- الخدمات المصرفية (القروض والتحويلات والاعتمادات).
- حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف.

-ملاحظة: ان الحكم على وضع الميزان التجاري لا يعتمد فقط على وجود **فائض أو عجز**، بل على **الظروف الاقتصادية وهيكل التجارة** .فقد يتحقق فائض بسبب تقييد الواردات، وهو ما قد يؤدي لاحقًا إلى ضعف الإنتاج والاستثمار.

ب- حساب التحويلات من طرف واحد: يشمل المعاملات التي تتم **دون مقابل** (وجود تيار مالي أو سلعي واحد فقط)، مثل:

- الهبات والمساعدات الدولية.
- التعويضات المالية بين الدول.

- تحويلات المهاجرين لأسرهم.
- المساعدات الغذائية أو الطبية للدول الأخرى.

2-حساب حركة رؤوس الأموال: يسجل **تدفقات رؤوس الأموال بين الدولة والعالم الخارجي،** سواء لأغراض الاستثمار أو التمويل.، وينقسم إلى:

أ- **حساب رأس المال طويل الأجل:** وهي الاستثمارات التي **تتجاوز مدتها سنة،** مثل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القروض طويلة الأجل.
- شراء وبيع العقارات في الخارج.
- المساهمة في المنظمات الدولية.
- امتلاك براءات الاختراع والعلامات التجارية.

ب- **حساب رأس المال قصير الأجل:** وهي التدفقات المالية التي **مدتها أقل من سنة،** مثل:

- الودائع المصرفية.
- الكمبيالات.
- الأصول النقدية.
- السندات الحكومية قصيرة الأجل.

ج- **حساب الاحتياطي الرسمي والذهب:** ويسجل **التغيرات في الاحتياطات الدولية للدولة** مثل:

- الذهب النقدي
- العملات الأجنبية
- حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.

وتمثل دوره في تسوية وضعية ميزان المدفوعات في نهاية المدة كالتالي:

- في حالة **عجز ميزان المدفوعات:** يتم السحب من الاحتياطات أو الاقتراض من الخارج.
- في حالة **الفائض** : تزداد الاحتياطات أو يتم استثمار الفائض في الخارج.

3-بند السهو أو الخطأ: يستخدم هذا البند لضمان **التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.،** ويتم تسجيل هذا البند بالقيمة التي تجعل جانبي ميزان المدفوعات متساويين. يظهر بسبب:

- عدم تسجيل بعض العمليات.
- أخطاء إحصائية.
- اختلاف توقيت التسجيل.
- تقلبات أسعار الصرف.
- بعض العمليات السرية مثل المشتريات العسكرية.

ثالثا: أسلوب قيد العمليات في ميزان المدفوعات

يتم تسجيل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات وفق **مبدأ القيد المزدوج**، حيث تُسجل كل عملية اقتصادية **مرتين:**

- مرة في **الجانب الدائن**
- ومرة في **الجانب المدين**

وبذلك يتحقق **التوازن المحاسبي تلقائيًا** بين جانبي ميزان المدفوعات.

1-**الجانب الدائن (المقبوضات):** يسجل في هذا الجانب **كل ما يدخل إلى الدولة من موارد مالية أو حقوق على الخارج**، ويشمل:

- **صادرات السلع والخدمات** إلى الخارج.
- **الهبات والمنح والمساعدات** التي تتلقاها الدولة من الخارج (تحويلات دون مقابل)
- **تدفقات رؤوس الأموال الواردة** من الخارج سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

أي أن الجانب الدائن يمثل **الإيرادات أو التدفقات المالية الداخلة إلى الدولة.**

2-الجانب المدين (المدفوعات): يسجل في هذا الجانب **كل ما تدفعه الدولة للخارج أو ما يخرج من موارد مالية منها**، ويشمل:

- **واردات السلع والخدمات** من الخارج.
- **الهبات والمنح والمساعدات** المقدمة إلى الخارج.
- **تدفقات رؤوس الأموال الخارجة** إلى الخارج سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

أي أن الجانب المدين يمثل **المدفوعات أو التدفقات المالية الخارجة من الدولة.**

مثال تطبيقي: فيما يلي مجموعة من العمليات التجارية والمالية بين الجزائر والخارج بعملة الدولار لسنة 2025:

1-قيام الجزائر بتصدير كمية من السلع الى كندا بقيمة 100 مليون دولار؛

2-قامت الجزائر باستيراد كمية من السلع من اسبانيا بقيمة 100 مليون دولار؛

3-قامت شركة تأمين جزائرية، بالتأمين على ممتلكات أجانب بقيمة 10 مليون دولار؛

4-قامت شركة تأمين أجنبية، بالتأمين على ممتلكات شركة تجارية جزائرية بقيمة 10 مليون دولار؛

5-قامت الجزائر بتأجير سفنها للنقل البحري للبرتغال، بقيمة 5 مليون دولار؛

6-اشترت الجزائر حقوق بث بطولة دولية من الخارج بقيمة 0.5 مليون دولار؛

7-قدمت الجزائر هبة (مساعدة) مالية لدولة افريقية، بقيمة 01 مليون دولار

8-تلقت الجزائر مساعدة مالية من الولايات المتحدة الامريكية يقيمة 03 مليون دولار؛

9-قدمت الجزائر هبة (مساعدة) عينية من أدوية وأغذية لدولة فلسطين، بقيمة 02 مليون دولار؛
10-استلمت الجزائر هبة عينية من دولة أوربية، بقيمة 02 مليون دولار؛
11-حوّل مهاجر جزائري من أمريكا مبلغ 0.5 مليون دولار لعائلته في الجزائر؛
12-اقترضت الجزائر من الخارج مبلغ 50 مليون دولار لأجل لا يتعدى السنة؛
13-اشترت الجزائر اذونات خزينة من الخارج (استكتاب)، بقيمة 10 دولار؛
14-اشترى مقيمون في الخارج اسهم في شركة محلية بالجزائر، بقيمة 10 مليون دولار؛
15-استثمر مقيمون في الخارج مبلغ 900 مليون دولار في قطاع الزراعة بالجزائر؛
16-اودع اشخاص غير مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 01 مليون دولار في بنك محلي بالجزائر؛
17-اودع اشخاص مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 1.5 مليون دولار في بنك بأمريكا.

المطلوب:

1-صنف هذه العمليات حسب الحسابات الرئيسية المشكلة لميزان المدفوعات؛
2-أكتب القيد المزدوج لهذه العمليات؛
3- احسب رصيد الحسابات الرئيسية، ثم الرصيد العام لميزان المدفوعات؛
4-علق على النتائج المتوصل اليها مع التفسير.

الإجابة:

1- تصنيف هذه العمليات حسب الحسابات الرئيسية المشكلة لميزان المدفوعات:

-الحساب الجاري:

- **ميزان السلع:**

-قيام الجزائر بتصدير كمية من السلع الى كندا بقيمة 100 مليون دولار
-قامت الجزائر باستيراد كمية من السلع من اسبانيا بقيمة 100 مليون دولار

- **ميزان الخدمات:**

-قامت شركة تأمين جزائرية، بالتأمين على ممتلكات أجانب بقيمة 10 مليون دولار.
-قامت شركة تأمين أجنبية، بالتأمين على ممتلكات شركة تجارية جزائرية بقيمة 10 مليون دولار.
-قامت الجزائر بتأجير سفنها للنقل البحري للبرتغال، بقيمة 5 مليون دولار.
-اشترت الجزائر حقوق بث بطولة دولية من الخارج بقيمة 0.5 مليون دولار.

- **ميزان التحويلات الجارية:**

- قدمت الجزائر هبة (مساعدة) مالية لدولة افريقية، بقيمة 01 مليون دولار
-تلقت الجزائر مساعدة مالية من الولايات المتحدة الامريكية يقيمة 03 مليون دولار
-قدمت الجزائر هبة (مساعدة) عينية من أدوية وأغذية لدولة فلسطين، بقيمة 02 مليون دولار

-استلمت الجزائر هبة عينية من دولة أوربية، بقيمة 02 مليون دولار

- حوّل مهاجر جزائري من أمريكا مبلغ 0.5 مليون دولار لعائلته في الجزائر.

-حساب راس المال

- **الاستثمارات المباشرة:**

-اشترى مقيمون في الخارج اسهم في شركة محلية بالجزائر، بقيمة 10 مليون دولار (اقل من 49%)

-استثمر مقيمون في الخارج مبلغ 900 مليون دولار في قطاع الزراعة بالجزائر

- **استثمارات المحفظة:**

-اشترت الجزائر اذونات خزينة من الخارج (استكتاب)، بقيمة 10 مليون دولار.

تشكل الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة معا: حساب راس المال طويل الاجل

- **استثمارات أخرى: (حساب راس المال قصير الاجل)**

-اقترضت الجزائر من الخارج مبلغ 50 مليون دولار لأجل لا يتعدى السنة.

-اودع اشخاص غير مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 01 مليون دولار في بنك محلي بالجزائر

-اودع اشخاص مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 1.5 مليون دولار في بنك بأمريكا

2-كتابة او تسجيل العمليات وفق القيد المزدوج:

-قيام الجزائر بتصدير كمية من السلع الى كندا بقيمة 100 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات السلعية	100 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		100 مليون دولار

-قامت الجزائر باستيراد كمية من السلع من اسبانيا بقيمة 100 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الواردات السلعية		100 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	100 مليون دولار	

-قامت شركة تأمين جزائرية، بالتأمين على ممتلكات أجانب بقيمة 10 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من الخدمات	10 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		10 مليون دولار

– قامت شركة تأمين أجنبية، بالتأمين على ممتلكات شركة تجارية جزائرية بقيمة 10 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الواردات من خدمات		10 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	10 مليون دولار	

–قامت الجزائر بتأجير سفنها للنقل البحري للبرتغال، بقيمة 5 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات من الخدمات	05 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		05 مليون دولار

–اشترت الجزائر حقوق بث بطولة دولية من الخارج بقيمة 0.5 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ الواردات من الخدمات		0.5 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	0.5 مليون دولار	

– قدمت الجزائر هبة (مساعدة) مالية لدولة افريقية، بقيمة 01 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ التحويل من طرف واحد		01 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	01 مليون دولار	

–تلقت الجزائر مساعدة مالية من الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 03 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ التحويلات من طرف واحد	03 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		03 مليون دولار

– حوّل مهاجر جزائري من أمريكا مبلغ 0.5 مليون دولار لعائلته في الجزائر.

البيان	دائن	مدين
ح/ التحويلات من طرف واحد	0.5 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		0.5 مليون دولار

–قدمت الجزائر هبة (مساعدة) عينية من أدوية وأغذية لدولة فلسطين، بقيمة 02 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الصادرات السلعية	02 مليون دولار	
ح/ التحويل من طرف واحد		02 مليون دولار

-استلمت الجزائر هبة عينية من دولة أوربية، بقيمة 02 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ الواردات السلعية		02 مليون دولار
ح/ التحويل من طرف واحد	02 مليون دولار	

-اقترضت الجزائر من الخارج مبلغ 50 مليون دولار لأجل لا يتعدى السنة.

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل	50 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		50 مليون دولار

-اشترت الجزائر اذونات خزينة من الخارج (استكتاب)، بقيمة 10 مليون دولار.

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل		10 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	10 مليون دولار	

-اشترى مقيمون في الخارج اسهم في شركة محلية بالجزائر، بقيمة 10 مليون دولار

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال طويل الاجل	10 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		10 مليون دولار

-استثمر مقيمون في الخارج مبلغ 900 مليون دولار في قطاع الزراعة بالجزائر

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال طويل الاجل	900 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		900 مليون دولار

– اودع اشخاص غير مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 01 مليون دولار في بنك محلي بالجزائر

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل	01 مليون دولار	
ح/ أصول بالعملة الصعبة		01 مليون دولار

– اودع اشخاص مقيمون بالجزائر مبلغ بالعملة الصعبة 1.5 مليون دولار في بنك بأمريكا

البيان	دائن	مدين
ح/ رأس المال قصير الاجل		1.5 مليون دولار
ح/ أصول بالعملة الصعبة	1.5 مليون دولار	

3– حساب ارصدة الحسابات الرئيسية، ثم الرصيد العام لميزان المدفوعات: (الوحدة مليون دولار)

–الحساب الجاري:

الحساب	دائن	مدين	الرصيد
حساب السلع	100	100	00
حساب الخدمات	5+10	0.5+10	+4.5
حساب التحويلات	0.5+2+03	2+1	+2.5
اجمالي الحساب الجاري	120.5	113.5	+07

التعليق على النتائج:

يشير رصيد الحساب الجاري للجزائر سنة 2025 يمثل (+7 مليون دولار) إلى فائض طفيف، أي أن تدفقات العملة الأجنبية الداخلة تفوق التدفقات الخارجة، وهذا يعكس وضعًا خارجيا مريحا نسبيا في المدى القصير، حيث يمكن للدولة تعزيز احتياطاتها من النقد الأجنبي. لكن يلاحظ أن ميزان السلع متعادل، ما يعني أن الفائض في هذا الحساب ناتج أساسا من قطاع الخدمات (ميزان الخدمات والتحويلات الجارية). وبالتالي فإن هذا الفائض غير هيكلي أو غير مستدام على المدى الطويل، لأنه يعتمد على عوامل خارجية مؤقتة، وليس على قوة الصادرات السلعية.

خلاصة: عند تحليل الحساب الجاري، يجب دائما تحديد مصدر الفائض أو العجز (السلع، الخدمات، أو التحويلات)، لأن طبيعة هذا المصدر يحدد مدى استدامة الوضع الخارجي للدولة.

–حساب راس المال:

الحساب	دائن	مدين	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	10+900	00	910+
استثمارات المحفظة المالية	00	10	10–
الاستثمارات الأخرى (ودائع، قروض)	1+50	1.5	49.5
اجمالي الحساب المالي	961	11.5	949.5

التعليق على النتائج:

الرصيد الحساب المالي موجب وكبير (+949.5) مما يعكس تدفقا صافيًا لرأس المال إلى الجزائر. و يعود ذلك أساسًا إلى استثمارات أجنبية مباشرة ضخمة (95%) وقرض خارجي (5%). بينما كانت التدفقات الخارجة محدودة نسبيًا، أبرزها استثمار الجزائر في أذونات خزينة أجنبية.

هذا الفائض يدعم ميزان المدفوعات الكلي، ويعزز احتياطات الصرف الأجنبي، لكنه يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض قصيرة الأجل، ما يتطلب سياسات لضمان استدامة التمويل وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة.

-رصيد ميزان المدفوعات:

الحساب	دائن	مدين	الرصيد
الحساب الجاري	120.5	113.5	+7
الحساب المالي	961	11.5	+949.5
اجمالي ميزان المدفوعات	1081,5	125	+956,5

رصيد ميزان المدفوعات يسجل فائض اجمالي قدره (+956.5 مليون دولار)، يعني أن الجزائر خلال الفترة المعنية استقبلت عملات أجنبية أكثر مما أنفقت على الخارج. ويعزى ذلك أساسا إلى:

- جذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة 900 مليون دولار في الزراعة.
- اقتراض خارجي قصير الأجل لدعم السيولة.
- تحسن طفيف في الميزان التجاري والخدماتي فائض جاري +07

هذا الوضع يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف الرسمية لدى بنك الجزائر، ما يدعم استقرار سعر الصرف ويعزز الثقة في الوضع المالي الخارجي للدولة. لكن في المقابل، يجب مراقبة الديون القصيرة الأجل لتجنب ضغوط مستقبلية على ميزان المدفوعات عند حلول آجال السداد، كما ان استدامة هذه الوضعية على المدى المتوسط والطويل تظل رهينة بقدرة الاقتصاد على تحقيق فائض هيكلي في الحساب الجاري وتقليص الاعتماد المفرط على التدفقات الرأسمالية.

خامسا: علاج اختلالات ميزان المدفوعات

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات **مؤقتًا أو محدودًا** فإنه قد يزول تلقائيًا مع تغير الظروف الاقتصادية. أما إذا كان **مستمرًا أو كبير الحجم**، فإن الدولة تضطر إلى التدخل لمعالجته من خلال سياسات اقتصادية مختلفة. ويهدف هذا التدخل إلى **إعادة التوازن في المعاملات الاقتصادية الخارجية** وضمان استقرار العملة الوطنية والاقتصاد الوطني. وتنقسم وسائل معالجة اختلال ميزان المدفوعات بصفة عامة إلى نوعين رئيسيين:

1. **آليات التكيف التلقائي (قوى السوق)**
2. **سياسات التكيف المتعمدة (تدخل الدولة)**

أولا: آليات التكيف التلقائي لميزان المدفوعات

يقصد بآليات التكيف التلقائي تلك الآليات التي يتم من خلالها تصحيح اختلال ميزان المدفوعات **دون تدخل مباشر من الدولة**، حيث تقوم قوى السوق بإعادة التوازن من خلال تغيرات تلقائية في الأسعار وسعر الصرف وسعر الفائدة والدخل القومي. وقد ارتبطت هذه الآليات بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، خاصة في ظل **نظام قاعدة الذهب**، لكنها ما زالت تفسر العديد من آليات التوازن في الاقتصاد الدولي. ومن أهم هذه الآليات:

1-**آلية تدفق الذهب والنقد الأجنبي (آلية الأسعار الكلاسيكية):** ترتبط هذه الآلية بنظام **قاعدة الذهب** الذي كان سائداً في الاقتصاد العالمي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتقوم هذه الآلية على العلاقة بين **حركة الذهب والكتلة النقدية ومستوى الأسعار**.

-**في حالة العجز:** عندما تسجل الدولة عجزًا في ميزان المدفوعات:

- يخرج الذهب أو النقد الأجنبي من الدولة لتسوية المدفوعات.
- يؤدي ذلك إلى **انخفاض الكتلة النقدية المحلية**.
- ينخفض مستوى الأسعار والدخول في الاقتصاد.
- تصبح السلع المحلية **أرخص نسبيًا في الأسواق الدولية**.

النتيجة:

- زيادة الصادرات.
- انخفاض الواردات.
- تحسن ميزان المدفوعات تدريجيًا.

-**في حالة الفائض:** أما إذا تحقق فائض في الميزان:

- يدخل الذهب أو النقد الأجنبي إلى الدولة.
- تزداد الكتلة النقدية.
- ترتفع الأسعار والدخول المحلية.

النتيجة:

- انخفاض القدرة التنافسية للصادرات.
- زيادة الواردات.
- تراجع الفائض تدريجيًا.

وهكذا يعمل نظام الأسعار على **إعادة التوازن تلقائيًا**.

2-آلية سعر الصرف: تعمل هذه الآلية بوضوح في ظل **نظام سعر الصرف المرن**.

-في حالة العجز: عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات:

- يزداد الطلب على العملات الأجنبية.
- يزداد عرض العملة الوطنية في سوق الصرف.
- تنخفض قيمة العملة الوطنية.

ويؤدي انخفاض قيمة العملة إلى:

- انخفاض أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب.
- زيادة الطلب على الصادرات.
- ارتفاع أسعار الواردات.

النتيجة:

- انخفاض الواردات.
- زيادة الصادرات.
- تحسن ميزان المدفوعات.

-في حالة الفائض: أما في حالة الفائض:

- يزداد عرض العملات الأجنبية.
- ترتفع قيمة العملة الوطنية.

النتيجة:

- انخفاض الصادرات.
- زيادة الواردات.
- تراجع الفائض.

3-آلية سعر الفائدة: ترتبط هذه الآلية بحركة **رؤوس الأموال قصيرة الأجل** بين الدول.

-في حالة العجز: عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات:

- تنخفض السيولة المحلية.
- ترتفع أسعار الفائدة.

النتيجة:

- جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- زيادة تدفقات الاستثمار المالي إلى الداخل.
- تمويل العجز وتحسين ميزان المدفوعات.

-في حالة الفائض: أما في حالة الفائض:

- تزداد السيولة النقدية.

- تنخفض أسعار الفائدة.

النتيجة:

- خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.
- انخفاض الفائض.

4-آلية التغير في الكتلة النقدية: ترتبط هذه الآلية بالعلاقة بين **ميزان المدفوعات وعرض النقود.**

-في حالة العجز:

- يؤدي خروج العملات الأجنبية إلى **انخفاض الكتلة النقدية.**
- يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي وبالتالي انخفاض الواردات.

أما في حالة الفائض:

- تزداد الكتلة النقدية نتيجة دخول العملات الأجنبية.
- يزداد الطلب المحلي والواردات.

وبذلك يتم تصحيح الاختلال تدريجيًا.

5-آلية التغير في الدخل القومي (التحليل الكينزي): يرى التحليل الكينزي أن اختلال ميزان المدفوعات يؤثر في **مستوى الدخل القومي والتشغيل.**

-في حالة العجز

- ينخفض الطلب الكلي.
- ينخفض الدخل القومي.
- ينخفض الطلب على الواردات.

النتيجة:

تحسن ميزان المدفوعات.

-في حالة الفائض

- يزداد الدخل القومي.
- يزداد الاستهلاك والاستثمار.
- تزداد الواردات.

النتيجة:

انخفاض الفائض تدريجيًا.

حدود آليات التكيف التلقائي: رغم أهميتها النظرية، إلا أن هذه الآليات قد تكون **بطيئة أو غير كافية** في الواقع، خاصة في الدول النامية التي تعاني من:

- جمود الأسعار والأجور

- ضعف مرونة الإنتاج
- قيود على حركة رؤوس الأموال

لذلك تلجأ الدول عادة إلى **سياسات التكيف المتعمدة**.

ثانيا: سياسات التكيف المتعمدة لميزان المدفوعات

يقصد بسياسات التكيف المتعمدة **التدخل المقصود للدولة** من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة بهدف تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. ومن أهم هذه المناهج:

1-المنهج النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات: يرى هذا المنهج أن اختلال ميزان المدفوعات **ظاهرة نقدية في الأساس** ناتجة عن عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها.

فإذا زاد عرض النقود عن الطلب عليها:

- يزداد الإنفاق المحلي.
- ترتفع الواردات.
- يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

أدوات العلاج: تعتمد معالجة الاختلال وفق هذا المنهج على **السياسة النقدية** مثل:

- تقليص الكتلة النقدية
- تشديد الائتمان
- رفع أسعار الفائدة
- الحد من التوسع النقدي

أما في حالة الفائض فقد تتبع الدولة **سياسة نقدية توسعية**.

نقد المنهج النقدي: يُنتقد هذا المنهج لأنه:

- يركز على العوامل النقدية فقط
- يهمل العوامل الحقيقية مثل الإنتاج والتشغيل.

2-منهج المرونات: يركز هذا المنهج على **الميزان التجاري** باعتباره العنصر الأساسي في ميزان المدفوعات. ويرى أن تصحيح الاختلال يتم عبر **تعديل سعر الصرف**.

تخفيض قيمة العملة: عندما تخفض الدولة قيمة عملتها:

- تصبح الصادرات أرخص في الأسواق الدولية.
- تزداد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.
- تنخفض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها.

لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على شرط مهم يسمى: **شرط مارشال – ليرنر**، وهو أن يكون مجموع **مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح** حتى يؤدي تخفيض العملة إلى تحسين الميزان التجاري.

حدود هذه السياسة: قد يؤدي تخفيض العملة إلى:

- ارتفاع أسعار الواردات
- زيادة التضخم
- ارتفاع تكلفة الإنتاج في الدول المعتمدة على الواردات.

3-منهج الاستيعاب: ظهر هذا المنهج في إطار التحليل الكينزي، ويرى أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الفرق بين:الدخل القومي(Y) والإنفاق القومي أو الاستيعاب(A) ، حيث:

ميزان المدفوعات = الدخل القومي – الاستيعاب

-**في حالة العجز:** يعني أن الإنفاق القومي أكبر من الدخل القومي.

وسائل العلاج

- زيادة الإنتاج والدخل القومي
- تقليل الاستهلاك أو الاستثمار
- تقليص الإنفاق الحكومي
- الجمع بين السياسات السابقة.

ويكون هذا المنهج فعالًا خاصة في الاقتصادات التي تعاني **بطالة وطاقات إنتاجية غير مستغلة**.

ثالثا: الإجراءات المباشرة لمعالجة الاختلال

عندما لا تنجح السياسات غير المباشرة، قد تلجأ الدولة إلى **تدخل مباشر في الاقتصاد**.

-**الإجراءات الداخلية**، مثل:

- فرض الرسوم الجمركية
- نظام الحصص على الواردات
- تشجيع الصادرات
- بيع الأسهم والسندات للأجانب
- استخدام الاحتياطات الدولية.

-**الإجراءات الخارجية**، مثل:

- الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي
- بيع الأصول المالية المملوكة للدولة في الخارج.

إن معالجة اختلال ميزان المدفوعات تعتمد على **تشخيص أسبابه بدقة**، إذ تختلف السياسات المناسبة حسب طبيعة الاختلال. وقد يتم التصحيح من خلال:

- آليات السوق التلقائية
- السياسات النقدية والمالية
- تعديل سعر الصرف
- الإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل

وتهدف هذه السياسات في النهاية إلى **إعادة التوازن للعلاقات الاقتصادية الخارجية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني**.